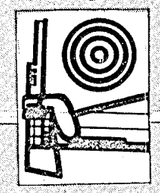

قرارات المجلس الوطني الفلسطيني بين الواقع والطموح

على منظمة التحرير التوجه نحو التصدي للمشاريع التصفوية بدلاً من التعاطي معها.. ولو تكتيكيا

القرارات شكلت الحد الادنى الذي امكن التوصل اليه ما تم التوصل اليه يشكل ارضية لنضال جاد ومبدئي لتطوير الوحدة الوطنية وتصليب الموقف السياسي

دورة المجلس الوطني الفلسطيني السادسة عشرة ، التي اثارت الكثير من الجدل والتوقعات في الاوساط السياسي والصحفية ، حول النتائج التي يمكن ان تتمخض عنها ، اختتمت اعمالها يوم الثلاثاء الماضي . وقد أصدر المجلس الوطني الفلسطيني بياناً سياسياً تضمن القرارات التي اتخذها بصدد العديد من القضايا التي كانت موضع نقاش وجدل وحوار على امتداد الأشهر التي اعقبت خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت ، والتي سبقت انعقاد دورة المجلس السادسة عشرة .

وفي ضوء صدور البيان السياسي ، من الطبيعي القول ، ان النقاش سيتركز في اطار التحرك السياسي اليومي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، خصوصاً ان هناك عدداً من القرارات التي لم تكن حاسمة وقاطعة في وضوحها تماماً ، والتي ستثير العديد من الاجتهادات والتفسيرات في سياق ممارسة العمل السياسي اليومي .

وفي هذا السياق ، وقبل الدخول في التفاصيل ، نرى ان من الضروري الاشارة الى أن الدورة السادسة عشرة ، انعقدت في ظل اجواء كان يسودها بعض التوتر ، بسبب التباين في المواقف السياسية بين فصائل الثورة الفلسطينية ، التي افرزتها الممارسات السياسية التي قام بها اليمين الفلسطيني على امتداد الاشهر الماضية ، والتي اتسمت بالخروج عن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية . ولهذا السبب فاننا دخلنا المجلس الوطني الفلسطيني ، ونحن مشدودين كل الانشداد الى تحقيق أمرين أساسيين مترابطين ، يتوقف على تحقيقهما قضايا اساسية ومصيرية هما :

● أولاً

الخروج من المجلس الوطني الفلسطيني باتفاق سياسي على الحد الادنى الوطني ، وقطع الطريق على كل المحاولات التي تستهدف جر منظمة التحرير الفلسطينية الى مستنقعات التسوية السياسية التصفوية ، وذلك باعلان المجلس الوطني رفضه للطريق الامريكي المرسوم للمنطقة ، واتخاذ مواقف سياسية واضحة تؤكد على رفض مشروع ريغان ومتفرعاته العربية ، باعتباره يشكل الخطر الرئيسي والداهم على قضيتنا الوطنية وعلى مستقبل نضالنا .

● ثانياً

الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وتطويرها والارتقاء بمستواها في مواجهة محاولات شقها وتمزيقها وتفتيتها ، ولتمكين الثورة الفلسطينية من رص صفوفها في مواجهة الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية ، التي تحاول تصفية الثورة الفلسطينية ، مستثمرة في سبيل تحقيق ذلك نتائج الغزو الصهيوني للبنان ، وخروج المقاومة الفلسطينية من الجنوب وبيروت ، ومستغلة الوضع الرسمي العربي المتردي ، والسائر في طريق الاستسلام الكامل للمخطط الامبريالي بشكل واضح ومكشوف .

ومن الجدير بالذكر ، اننا دخلنا المجلس الوطني الفلسطيني ، ونحن نعرف وندرك أننا سوف لا نستطيع تحقيق المعجزات ، في ظل التطورات والمعطيات القائمة ، وفي ظل تركيبة المجلس وتكوينه وواقعه ومجموع القوى التي تتفاعل في داخله . ولذلك فقد كان انشدادنا الى القضايا المحددة أعلاه ، على قاعدة رؤيتنا للتطورات ورؤيتنا للحلقة المركزية في الصراع في هذه المرحلة .

وفي ضوء ذلك ، فاننا نعتقد أن المقررات التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني ، تشكل الحد الادنى الذي امكن التوصل اليه ، للحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، ولتوفير الارضية الممكنة راهناً ، للقاء فصائل الثورة الفلسطينية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الفترة الدقيقة الحرجة في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني ، والثورة الفلسطينية ، التي تتعرض لمحاولات اجهاضها وتصفيتها وجرها الى الطريق الامريكي . ولكن من الطبيعي القول ، أن الحد الادنى الذي أمكن التوصل اليه ، يحمل في طياته عدداً من الثغرات ، وتفوح منه بعض الروائح التي يشتم منها ، امكانية بروز تعارضات في اطار منظمة التحرير الفلسطينية في اطار الممارسة السياسية اليومية ، لان عدداً من القرارات التي صدرت لم تكن حاسمة وقاطعة ، وتركت بعض الثغرات التي يمكن ان ينفذ منها اليمين الفلسطيني ، ليمارس سياسات مساومة في اطار التحركات والاتصالات التي ستجري في الفترة القادمة ، والامثلة على ذلك عديدة .

ففي الوقت الذي كان يجب على المجلس الوطني الفلسطيني ان يتخذ قراراً واضحاً وحاسماً وقاطعاً برفض مشروع ريغان جملة وتفصيلاً ، ويدعو الى محاربته والتصدي له من أجل دحره ، نجد ان المجلس اتخذ قراراً برفض إعتبار مشروع ريغان يشكل « اساساً صالحاً للحل العادل والدائم لقضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني » .

كما ان المجلس الوطني الفلسطيني اتخذ قراراً باعتبار « مشروع فاس » يشكل الحد الادنى للتحرك السياسي العربي ، رغم أنه بات واضحاً أن مشروع فاس لم يكن سوى الخطوة الأولى ، نحو اقتراب الرجعية العربية من مشروع ريغان ، تمهيداً لاعتباره اساساً للتسوية التصفوية النهائية التي تسعى اليها .

وقد حدث نفس الشيء بالنسبة لمسألة العلاقة مع القوى اليهودية . ففي الوقت الذي كان يجب على المجلس الوطني الفلسطيني ان يتخذ قراراً حازماً وواضحاً ، باجراء اتصالات مع القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية المعادية للصهيونية فكراً وممارسة وسياسة ، وبرفض اجراء أية اتصالات ولقاءات مع قوى صهيونية ، تتناقض مع الثورة الفلسطينية وطنياً وقومياً وايديولوجياً ، فان المجلس الوطني دعى اللجنة التنفيذية « لدراسة التحرك في اطار الاتصالات مع القوى اليهودية بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني » وهذا النص سيؤدي الى اعادة الجدل حول الصلة مع قوى صهيونية تدعي الديمقراطية ، والاعتراف ذات المواقف التي مارستها قبل انعقاد الدورة ١٦ .

أما بالنسبة للعلاقة مع النظام المصري ، فان قرار المجلس الوطني يدعو اللجنة التنفيذية الى « تحديد العلاقة مع النظام المصري على اساس تخليه عن سياسة كامب ديفيد »، بينما كان هناك أمراً ضرورياً ، ان يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة تشديد العزلة والحصار على النظام المصري ، ومحاربة كل الخطوات اليمينية والرجعية التي تستهدف اعادة النظام المصري الى حظيرة التضامن الرسمي العربي ، دون التخلي عن اتفاقات كامب ديفيد .

ولكن على الرغم من المسافة التي فصلت بين الواقع والطموح ، وعلى الرغم من الميوعة في بعض القرارات ، فان ما تم التوصل اليه يشكل ارضية لنضال جاد ومبدئي ومتصاعد ، لتطوير الوحدة الوطنية الفلسطينية وتعميقها ، على اساس تصليب الموقف السياسي وتطوير الحد الادنى الذي تم التوصل اليه . وفي هذا السياق فاننا نرى أن من الضروري التوجه نحو التأكيد على بعض القضايا الاساسية ، في هذه المرحلة الصعبة والدقيقة ، تلك القضايا التي يمكن اجمالها بما يلي :

● أولاً

الالتزام بالبرنامج السياسي وبروحية القرارات السياسية ، والتصدي لكل المحاولات التي ستستهدف الالتفاف عليها ، من قبل بعض الرموز اليمينية ، مستندة في التفافها الى تفسيرات واجتهادات حول بعض النصوص ، بشكل لا يخدم الوحدة الوطنية الفلسطينية ومستقبل النضال الوطني . وبالاضافة الى الالتزام بالبرنامج وبروحية القرارات ، فان المرحلة تتطلب نضالاً متصلاً ، من أجل دفع اليمين الفلسطيني الى التخلي عن سياسة الهيمنة والتفرد في اتخاذ القرارات السياسية ، عبر الالتزام بالبرنامج التنظيمي الذي يؤكد اهمية سيادة مبدأ القيادة الجماعية قولاً وعملاً ، وتوفير المناخ الديمقراطي البعيد عن التوترات والمهاترات التي لا تجدي نضالنا نفعاً .

● ثانياً

التأكيد على أهمية ترجمة قرار المجلس الوطني الفلسطيني الخاص بالعلاقة مع سوريا ، بالانطلاق نحو تصحيح العلاقة القائمة حالياً بين منظمة التحرير وسوريا ، وتطويرها على قاعدة الموقف الوطني ، وعلى قاعدة مواجهة المخططات الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية والمشاريع التصفوية ، واستناداً إلى كون منظمة التحرير وسوريا تشكلان خط الدفاع الامامي في مواجهة الهجمة الشرسة والخطر المشترك الداهم على المنطقة .

● ثالثاً

التوجه الجاد نحو ترجمة قرار المجلس الوطني الفلسطيني الخاص ببحث كيفية احياء جبهة الصمود والتصدي على اسس سليمة وواضحة وفعّالة ، منطلقين في ذلك من الموقف الوطني ، ومن الوقفة التقييمية الصريحة امام هذه الجبهة ، وتجربتها ودورها ابان الغزو الصهيوني للارض اللبنانية . ان القوى الوطنية والتقدمية العربية الرسمية والشعبية ، بحاجة الى رص صفوفها ، وتطوير تعاضدها وتساندها اكثر من أي وقت مضى ، لوقف الهجوم الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي ، ودحر مخططات التصفية .

ولا شك ان منظمة التحرير الفلسطينية ، تستطيع ان تلعب دوراً فاعلاً ، له تأثيره وانعكاساته في هذا المضمار .

مرة اخرى نقول ، ان المرحلة التي نمر بها ، تعتبر من أكثر المراحل دقة وخطورة ، وعلى اجتيازها يتوقف مستقبل نضالنا لفترة من الزمن ، وهذا يستدعي توجه منظمة التحرير الفلسطينية ، نحو تركيز جهودها على العمل لتغيير ميزان القوى ، عبر التصدي للمشاريع التصفوية المطروحة ودحرها ، بدلاً من التعاطي معها ، ولو تكتيكياً